الأمم المتحدة

A/CN.10/PV.305

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

هيئة نزع السلاح

الجلسة **٣٠٥**

الثلاثاء ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٠، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس: السيد أينسو ..... (بنن)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

الإعراب عن المؤاساة حيال الهجمات الإرهابية في الاتحاد الروسي

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أتقدم بأخلص التعازي إلى الاتحاد الروسي حكومة وشعبا بمناسبة الهجمات الإرهابية التي وقعت في موسكو أمس، وأودت بحياة حوالي ٤٠ شخصاً، وأصابت عشرات آخرين بجروح.

تنظيم الأعمال

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أذكِّر الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم الأسماء بغية إدراجها في قائمة المشاركين هو الأربعاء، الموافق ٣١ آذار/مارس، الساعة ١٨/٠٠.

تبادل عام للآراء (تابع)

السيد كيم بونغهيون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة الدورة الموضوعية لعام ٢٠١٠ لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح. ويقدّر وفدي جهودكم المخلصة والدؤوبة لعقد هذه الدورة، بما في ذلك العمل الذي قمتم به في دورة السنوات الثلاث الماضية. وبصفتي عضوا في المكتب هذه السنة، أود أن أؤكد لكم دعم وفدي التام لعملكم وتعاونه معكم، وكذلك مع ما يقوم به رئيسا الفريقين العاملين.

لقد وصلنا منتصف دورة السنوات الثلاث، قبيل مؤتمر قمة الأمن النووي ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠. ويأمل وفدي ويتوقع أن تتمكن مداولات الهيئة هذا العام من تيسير الجهود الدولية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، وأن تضع أساسا راسخا للدورة الموضوعية في عام ٢٠١١.

وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على أهمية تحقيق أن يتسم عمل هيئة نزع السلاح بالأهمية والتوازن. فضمان التوازن فيما بين البنود المدرجة في جدول الأعمال الموضوعي قد يساعد في استعادة أهمية الهيئة، التي لم تتمكن من تقديم أية توصيات منذ عام ١٩٩٩. ويؤمن وفدي إيمانا صادقا بأن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

اتخاذ التدابير العملية لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية يتطلب المزيد من الاهتمام في مداولات هذا العام، مع الأخذ في الاعتبار كلا من اجتماع الدول الرابع القادم الذي يعقد كل سنتين بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والذي سينظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بعقد معاهدة بشأن تجارة الأسلحة.

ومنذ عام ٢٠٠٩، شهد المجتمع الدولي تطورات إيجابية في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، بما في ذلك الاتفاق المبرم مؤخراً بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ونعتقد أن هذا الاتفاق خطوة مفيدة نحو نزع السلاح النووي، ونرحب به بصفته مؤشراً إيجابياً على نجاح مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. ونحيط علما أيضا بالمبادرات الأخرى، بما فيها اقتراح النقاط الخمس، الذي تقدم به الأمين العام بان كي – مون، والتقرير الشامل الذي قدمته اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

ويؤمن وفدي إيمانا راسخا بأنه يلزم إحراز المزيد من التقدم في نزع السلاح النووي من أجل سلامة نظام عدم الانتشار والثقة فيه ومشروعيته. وستكون نتيجة مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ مسألة هامة بالنسبة لمستقبل نظام عدم انتشار الأسلحة النووية، ونود أن نرى التزاما صارما بنزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يؤكد مجددا على أهمية بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والشروع، في وقت مبكّر، في مفاوضات شاملة بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بدون مزيد من التأخير.

وتؤمن جمهورية كوريا إيمانا راسخا بأهمية زيادة تعزيز نظام عدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي. ونرحب باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩)، ونؤيد بقوة إضفاء الطابع العالمي على البرتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية بصفته أفضل وسيلة لتعزيز آلية الوكالة للرصد والتحقق. ونقدِّر أيضا مؤتمر قمة الأمن النووي كمبادرة ضرورية جاءت في الوقت المناسب لمعالجة التحديات التي يشكِّلها الإرهاب النووي، ونتوقع أن تتمخض عنه نتائج مثمرة.

ويود وفدي أيضا أن يبرز أهمية حل المسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي هي مسألة حيوية لضمان السلام الدائم والازدهار في شبه الجزيرة الكورية ومنطقة شمال شرق آسيا، وكذلك للحفاظ على سلامة النظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة فورا إلى المحادثات السداسية الأطراف، وأن تمتثل امتثالا تاما لالتزاماتها بموجب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن تقوم بتنفيذ البيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ والوثائق اللاحقة التي أُعتمدت في المحادثات السداسية الأطراف. وقد اقترح رئيس جمهورية كوريا، لي ميونغ – باك، مبادرة لصفقة كبرى تهدف إلى إبرام اتفاق شامل بإخلاء جمهورية كوريا من الأسلحة النووية بصورة لا رجعة فيها، وبالتدابير التي اتفقت عليها الأطراف الخمسة. ونأمل أن نشارك في مفاوضات تستند إلى مبادرة الصفقة الكبرى عندما تستأنف المحادثات السداسية الأطراف.

إن عام ٢٠١٠ هو حقا عام حاسم بالنسبة للنظام الدولي لنزع السلاح الدولي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وإذ لا يغيب عن بالنا الإحباط الذي ساد خلال العقد الماضي، فإنه يتعين علينا ألاّ نفوّت هذه الفرصة لزيادة تعزيز النظام الدولي لنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية.

ومن الأهمية بمكان أن نظهر مرونة وروحا من التعاون بغية تحقيق المزيد من التقدم في مداولاتنا في هيئة نزع السلاح. ويحدو وفدي الأمل في أن تسهم النتائج المثمرة لدورة الهيئة في هذا العام في إضافة زخم إلى نجاح المؤتمر القادم لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

السيد أونيمولا (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يود الوفد النيجيري أن يهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذه الهيئة التداولية. إن ثراء خبرتكم في هذا المجال سيوجّه مداولاتنا نحو نتيجة مثمرة. ونود أن نؤكد لكم دعم الوفد النيجيري.

ونقدّر الأفكار التي قدّمها الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، السفير سيرجيو دوارتي، في البيان الافتتاحي.

وتؤيد نيجيريا البيان الذي أدلى به سفير إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به وفدي في وقت سابق بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. وفضلا عن ذلك، نود أن نشدد على النقاط التالية.

من المؤسف أن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، التي هي الهيئة التداولية الرئيسية للأمم المتحدة المكلّفة بمسؤولية النظر في المسائل المختلفة المتعلقة بنزع السلاح وتقديم توصيات بشأنها، وكذلك متابعة القرارات المختلفة التي اعتمدتها الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح، لم يحالفها النجاح في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الموضوعية الرئيسية المعروضة عليها، حتى في الدورة الحالية.

ولا يزال القلق يساور نيجيريا إزاء التهديد الخطير الذي يشكّله وجود الأسلحة النووية على السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نعتقد أن نزع السلاح النووي ينبغي أن يبقى الأولوية القصوى للدول الأعضاء، وأن أفضل سبيل لتناول المفاوضات بشأن نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية هو من خلال تعددية الأطراف، وهذا مبدأ أساسي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٥٠/٦٣. ومن ثمّ، ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها على السواء إلى مضاعفة جهودها لتحقيق هدف نزع السلاح وعدم الانتشار بجميع جوانبه بموجب روح ونص معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويساورنا القلق بالمثل إزاء تزايد الإنفاق على المعدات العسكرية وتكديس هذه الأسلحة التدميرية بصورة هائلة على حساب الاحتياجات الإنسانية الأساسية. لقد أسهمت هذه الأسلحة كثيراً في تشويه البيئة الأمنية العالمية.

وتؤمن نيجيريا بأنه ينبغي أن تكون الضمانات الأمنية السلبية من الدول الحائزة للأسلحة النووية للدول غير الحائزة لهذه الأسلحة غير مشروطة وملزمة قانونيا وقاطعة. ومع ذلك، فإن نمط التصويت الحالي لا يعكس هذا الاتجاه؛ بل إنه قد اتسم بمستوى عال من الامتناع عن التصويت من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية وحلفائها. ولم تكن الدورة الأخيرة للجمعية العامة استثناءً. وندعو جميع الدول الأعضاء المعنية إلى عكس مسار هذا التوجه لتفادي تعزيز انعدام الثقة، وبالتالي، تنشيط سباق التسلح النووي، وهذا تطور يمكن أن يلغي جميع الإنجازات التي تحققت في غضون العقود الماضية.

وإلى أن يتم تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، يؤيد وفدي إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، لأنها تمثل خطوات إيجابية وتدابير هامة نحو تعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد العالمي. ونحث الدول الأعضاء في المناطق الخالية من الأسلحة النووية الموجودة حاليا على تشجيع المناطق الأخرى، التي لم تنشئ حتى الآن مناطق مشابهة، على القيام بذلك.

وفي هذا الصدد، نرحب بدخول معاهدة بليندابا حيز النفاذ في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩، وندعو الدول الأفريقية الأعضاء التي لم توقّع أو تصدّق على المعاهدة حتى الآن إلى القيام بذلك بغية تعزيز إسهامها الفعال في توطيد السلام والأمن العالميين. وبالمثل، ندعو الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية اللتين لم تصدِّقا بعد على معاهدة بليندابا إلى القيام بذلك دون مزيد من التأخير.

وترحب نيجيريا بالتطورات الإيجابية في المحادثات الجارية بشأن تخفيض الأسلحة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي. وتتماشى هذه المبادرة الدبلوماسية من جانب هاتين الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية مع مبادئ وأهداف وعناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقداً رابعا لنزع السلاح. ونأمل أن تفيد كذلك في تحفيز الطرفين وحلفائهما لبلوغ الهدف النهائي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية – وهو الإزالة التامة لجميع الأسلحة النووية من على وجه الأرض بصورة لا رجعة فيها – مما سيعزز بالتالي إمكانية تحقيق الحلم الذي كثيرا ما راودنا في إيجاد جنة على الأرض.

ولا تزال نيجيريا تشعر بالقلق إزاء انتشار الأسلحة التقليدية وتصنيعها ونقلها بصورة غير مشروعة وتشيد بالعدد الهائل من الدول الأعضاء التي أسهمت في اتخاذ قرار الجمعية العامة ٨٩/٦١ بشأن عقد معاهدة لتجارة الأسلحة. ونتطلع إلى بدء العملية الرامية إلى صياغة معاهدة لتجارة الأسلحة في تموز/يوليه ٢٠١٠، ونأمل صادقين أن تؤدي في النهاية إلى اعتماد صك ملزم قانونا، يقضي على الآثار المزعزعة للاستقرار للاتجار بالأسلحة التقليدية وتداولها ونقلها على نحو غير مشروع.

ونتيجة لكثرة تنقل هذه الأسلحة وشدة فتكها وآثارها المدمرة في معظم البلدان النامية، فإنه يشار إليها الآن باعتبارها أسلحة دمار شامل. وتتمثل الآثار البالغة الضرر لهذه الأسلحة في أنها تشوه حياة البشر وتبتر أطرافهم وتعوق محاولات الحكومات لتعزيز التنمية وتقدم البشرية. كما أنها تشيع ثقافة الفساد وتضاعف المخاطر وتشجع على نقل الأسلحة إلى أيدي أطراف فاعلة من غير الدول.

ولهذه الأسباب، يواصل وفد بلدي دعمه النشط لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وفي هذا الصدد، نود أن ندعو جميع الوفود إلى إيلاء اهتمام خاص لجوانب برنامج العمل ذات الصلة بالتعاون والمساعدة الفنية خلال الاجتماع الرابع المقبل من اجتماعات الدول التي تعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل.

بخصوص عناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح، يرغب وفد نيجيريا في التأكيد على النقاط التالية. ثمة حاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق هدف نزع السلاح التام والعام استنادا إلى مبادئ القابلية للتحقق والشفافية واستحالة العودة إلى الوراء، وكذلك مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. ونشدد على أهمية غايات اتفاقيتي الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية وأهدافهما. وينبغي بدء مفاوضات بشأن معاهدة غير تمييزية ويمكن التحقق منها دوليا لحظر إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية وغيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. وينبغي التعجيل بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وينبغي تعزيز التعاون والمساعدة وبناء القدرات في الدول الأعضاء والمناطق دون الإقليمية والمناطق بغية الإسهام في بلوغ الأهداف السالفة الذكر.

وينبغي تشجيع الأدوار الهامة التي يؤديها المجتمع المدني والدوائر الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية في زيادة الوعي وإعطاء زخم للتقدم في ميداني نزع السلاح وعدم الانتشار. وينبغي التشديد على أهمية العلاقة المتعاضدة بين نزع السلاح والتنمية، وينبغي أن نسعى إلى كفالة أقل قدر ممكن من التحويل لموارد العالم البشرية والاقتصادية الشحيحة بالفعل إلى التسلح، وفقا لما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. ونعتقد أن هذه الجهود ستحفِّز المجتمع الدولي على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية والإقرار بالإسهام الذي يمكن أن يقدمه نزع التسلح في تحقيق هذه الأهداف.

ولذلك، نناشد جميع الدول الأعضاء تسريع وتيرة العمل بشأن مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح، بغية الانتهاء من الأعمال التحضيرية ذات الصلة خلال دورة الهيئة لعام ٢٠١٠. كما نناشد جميع الدول الأعضاء إبداء المرونة والتفهم لوجهات نظر بعضها بعضا ليتسنى لنا أن نحقق معا توافق الآراء المطلوب في مداولاتنا خلال هذه الدورة.

السيد كويلو كاميلو (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهذه الهيئة الهامة. ونقر بمهاراتكم الدبلوماسية الممتازة وخبرتكم الواسعة في شؤون نزع السلاح. ويبشر عملكم السابق في رئاسة فريق عامل هام تابع للهيئة بدورة ممتازة. ويمكنكم أن تعولوا على تعاون الجمهورية الدومينيكية الكامل في كفالة تكليل عملكم بنتيجة ناجحة. كما نهنئ أعضاء المكتب الآخرين ورئيسي الفريقين العاملين.

وأود أن أنوه بالجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها الأمين العام والممثل السامي لشؤون نزع السلاح بهدف إعطاء زخم جديد لبرنامج الأمم المتحدة لنزع السلاح.

وكما قال الممثل السامي أمس في البيان الذي أدلى به في افتتاح الدورة، فإن الهيئة تبدأ عملها في هذا العام في أجواء تختلف عن الأجواء التي كانت سائدة خلال الأعوام السابقة، تتصف بروح إيجابية لتعددية الأطراف تيسر المداولات بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار. وتؤيد الجمهورية الدومينيكية البيانين اللذين أُدلي بهما نيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة ريو.

وبهذه المناسبة، سأتناول عدة بنود ذات أهمية خاصة للجمهورية الدومينيكية. فالجمهورية الدومينيكية بلد مسالم لم يقم مطلقا بغزو بلد آخر على الرغم من الأعمال العدائية التي تعرض لها في السابق، وذلك أثناء ومنذ حصولنا على الاستقلال في عام ١٨٤٤. والجمهورية الدومينيكية لا تنتج الأسلحة ولا تصدرها. وعليه، فإن الجمهورية الدومينيكية تؤيد نزع السلاح بدون تحفظات.

ولذلك، تعتقد الجمهورية الدومينيكية، كما قال ممثل إندونيسيا أمس نيابة عن حركة عدم الانحياز، إنه يجب على الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي النظر في جميع الإمكانات التي تتيحها التزاماتنا المتعددة الأطراف بنزع السلاح في سياق جهودهما للتوصل إلى اتفاق يحل محل معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها. ونحن على ثقة بأن الإرادة السياسية التي أظهرتها الأطراف ستقودنا في ذلك الاتجاه.

ولهذا، تعتقد الجمهورية الدومينيكية أن النظام المتعدد الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار يتطلب المحافظة على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتحسينها واستكمالها. فالمعاهدة هي حجر الزاوية الحقيقي والأداة الأساسية لجهودنا لتحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار. وكما قال ممثل إسبانيا أمس نيابة عن الاتحاد الأوروبي، تجعل الركائز الثلاث المتكاملة للمعاهدة – عدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام

الطاقة النووية للأغراض السلمية – من المعاهدة إطارا فريدا ولا غنى عنه لصون وتعزيز السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. ويجب علينا إيجاد الإرادة السياسية والزخم الضروريين لكفالة أن يعزز المؤتمر المقبل لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة آليات نزع السلاح بصفة عامة.

ونرحب بالمبادرة التي أطلقتها الولايات المتحدة لعقد مؤتمر قمة مهم في واشنطن، العاصمة، لمعالجة قضيتي الإرهاب والأمن النووي. ومن الضروري منع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة النووية.

ويقودنا ذلك إلى مسألة ضعف منطقة البحر الكاريبي الناشئ عن نقل نفايات مشعة عبر منطقتنا. وقد أنعشت جهود التصدي لتحدي تغير المناخ مجددا توليد الطاقة بواسطة المحطات الجديدة للطاقة النووية قيد البناء حاليا. ولهذا، من المحتمل أن نشهد زيادة في كمية وتواتر شحنات النفايات المشعة التي تمر عبر منطقتنا غير الحصينة. ومن الواضح أن نقل هذه النفايات يعرضنا لهجمات إرهابية محتملة، قد تكون لها عواقب وخيمة على نظمنا الإيكولوجية البحرية والساحلية الهشة.

لذلك، تؤكد الجمهورية الدومينيكية أن نقل النفايات المشعة يجب أن يتم مع الاحترام الكامل لسيادة دول حوض البحر الكاريبي. ويجب التخطيط للطرق ولا بد أن يجري نقل النفايات المشعة بطريقة تقلل إلى أدنى حد خطر وقوع هجمات إرهابية أو حوادث يمكن أن تؤثر على منطقتنا، ومع الامتثال التام لمبادئ القانون الدولي. كما ينبغي إعطاؤنا ضمانات بمنحنا تعويضات كافية، في حالة حدوث ما لا تحمد عقباه ووقوع حادث.

والمسألة الأخرى ذات الأهمية الخاصة للجمهورية الدومينيكية هي الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فهذه الآفة، التي يزيد من حدتها سهولة التسلل عبر حدودنا مع هايتي، ومركزنا بوصفنا بلدا من بلدانا العبور للاتجار غير المشروع بالمواد المحظورة، تغلغلت في مجتمعنا وتزيد من وقوع أعمال العنف وعدد الضحايا الأبرياء. ويسهل تفشي الجريمة وأعمال النهب الحصول على هذه الأسلحة، مما يشكل تهديدا للسلام والاستقرار والأمن ويعوق التنمية. وتنفذ الجمهورية الدومينيكية برنامجا نشطا لنزع السلاح، يركز على السكان المدنيين، أدى إلى انخفاض كبير في عدد الوفيات الناجمة عن هذه الأسلحة.

غير أن جهودنا الكبيرة ليست كافية. وثمة حاجة إلى أن يدعمها المجتمع الدولي لتسليط الضوء على هذه التجارة المعقدة والمربحة والضارة. وينبغي أن يحدد المجتمع الدولي هذا الهدف باعتباره أولوية في مجال نزع السلاح. ومن شأن أي تدبير يسهم في السيطرة على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المساعدة في إيجاد مناخ يسوده السلام والمزيد من الانسجام والأمن العالمي. ومن شأنه كذلك زيادة احتمالات منع نشوب الصراعات وتخفيف آثارها المدمِّرة على الكثير من السكان المدنيين، وبخاصة في البلدان النامية.

وختاما، نهنئ الهيئة على إسهامها في وضع معايير عالمية، ذات فائدة للأمن الدولي بدون شك. ولذلك، نأمل أن يجري اتخاذ خطوات أخرى في هذه الدورة بشأن جدول الأعمال الطموح لنزع السلاح الذي أعددناه لأنفسنا بهدف تحقيق نتائج ناجحة.

السيدة غرو (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أبدأ اليوم بتهنئتكم، سيدي، على توليكم رئاسة هيئة نزع السلاح. ويمكنكم أن تعولوا على مشاركة وفد بلدي في أعمال الفريقين العاملين الأول والثاني في الدورة الثانية هذه من دورة الثلاث سنوات الحالية.

ويركِّز بياني في هذه المناقشة العامة على نقطتين، الأولى ذات طابع عام والثانية تتعلق بشكل أكثر تحديدا بدورة عام ٢٠١٠.

وبخصوص النقطة الأولى، وهي نقطة أكثر عمومية، سيكون من المفيد أن تعيد هيئة نزع السلاح النظر في أساليب عملها وتنفتح على الأفكار من خارجها بغية تعزيز مصداقيتها. والصعوبات التي تواجهها الهيئة في التوصل إلى توافق في الآراء قد طال أمدها، وهي تثير أسئلة حول فائدتها وشكوكا في قدرتها على الإسهام في نزع السلاح.

صحيح أن الهيئة لم تتمكن منذ عام ١٩٩٩ من تنفيذ ولايتها المتمثلة في التداول بشأن قضايا نزع السلاح وتقديم توصيات إلى الجمعية العامة. غير أنه في عام ١٩٩٩، وحتى قبل ذلك، كانت الهيئة قد نفذت ولايتها باعتماد نصوص بتوافق الآراء، شملت وضع المبادئ والمبادئ التوجيهية وتقديم توصيات. ويظهر ذلك أن الهيئة قادرة حقا على الإسهام في إحراز تقدم بشأن نزع السلاح. وما زالت هناك حاجة إلى التقدم مثلما كان الحال دائما. ويمكن لهيئة نزع السلاح إضافة قيمة حقيقية إلى آلية نزع السلاح في الأمم المتحدة ككل. وتحقيقا لهذه الغاية، قد يكون من المفيد جدا استعراض أساليب عملها.

وتتمثل النقطة الثانية التي أريد التطرق إليها، وهي نقطة أكثر تحديدا تتعلق بهذه الدورة، في أنه عقب الصعوبات التي جابهناها في اعتماد جدول أعمال عام ٢٠٠٩، من الضروري إحراز تقدم في عملنا المتعلق بإعداد التوصيات، أولا، بشأن تحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية؛ وثانيا، بشأن عناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح. والبيئة الحالية مؤاتية حقا لتنشيط عملنا، وذلك بفضل الأعمال الملموسة السابقة التي أنجزها رئيسا الفريقين العاملين.

ومن شأن إحراز تقدم في هذه الدورة كفالة المصداقية التي أشرت إليها في وقت سابق. ولا شك في أن المؤتمر المقبل لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة سيكون له تأثير مباشر على الأجواء السائدة في الهيئة. لكن ذلك ينبغي ألاّ يثني الوفود عن سعيها إلى بلوغ هدفنا المشترك المتمثل في تحقيق نزع السلاح من أجل تعزيز السلام والأمن العالميين.

السيد أوكودا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم لرئاسة هيئة نزع السلاح. كما أود أن أعرب عن التهاني لأعضاء المكتب المنتخبين حديثا. وسيقدم وفد اليابان أقصى دعمه لكم وللدول الأعضاء في المكتب خلال هذه الدورة.

منذ أن أعلن رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ التزامه بالسعي إلى إخلاء العالم من الأسلحة النووية، حدثت عدة تطورات في أنحاء العالم تتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وعلى سبيل المثال، عقد مجلس الأمن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ مؤتمر قمة بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي وسيُعقد مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن النووي في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وفضلا عن ذلك، انتهت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي مؤخرا من مفاوضاتهما بشأن عقد معاهدة لتحل محل معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها.

ولئن كانت هذه الجهود تفيد بالتأكيد في إحراز تقدم بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، ما زالت القضايا النووية الجارية، بما في ذلك البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وخطر الإرهاب النووي، قائمة. وتعتقد اليابان أن الخطوة الأولى للقضاء على

هذه التهديدات النووية هي أن يتبنى العالم بأسره رؤية إحلاء العالم من الأسلحة النووية. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن نلتزم بالسعي إلى إيجاد عالم ينعم بالسلام والأمان بلا أسلحة نووية من خلال نهج مركّز وعملي وتدريجي.

ومن الأمور ذات الأهمية الحاسمة بصفة خاصة في جهود المجتمع الدولي بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، إحراز تقدم كبير في تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتوصل إلى اتفاق هام بشأن الركائز الثلاث جميعا للمعاهدة في المؤتمر الاستعراضي المقرر عقده في أيار/مايو، والتعجيل بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وبدء المفاوضات بسرعة بشأن معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في الأسلحة النووية وعقد هذه المعاهدة.

وفضلا عن ذلك، وكخطوة عملية أولى باتجاه إحلاء العالم من الأسلحة النووية، ترى اليابان أنه يجدر الاهتمام بأفكار مثل تعزيز فعالية الضمانات الأمنية بعدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو الاحتفاظ بالأسلحة النووية لغرض وحيد هو ردع الآخرين عن استخدام هذه الأسلحة.

ومن هذا المنطلق، تتقدم اليابان إلى الجمعية العامة سنويا بمشروع قرار معنون ”تجديد التصميم على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“. وإضافة إلى ذلك، وبالاستفادة من التوصيات القيِّمة الواردة في تقرير اللجنة الدولية المعنية بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، التي كانت مبادرة مشتركة بين اليابان وأستراليا، تقدمت حكومتا البلدين باقتراح صفقة تتضمن تدابير عملية لتعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها ورقة عمل للمؤتمر الاستعراضي المقبل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وندعو الدول الأعضاء إلى المشاركة في جهودنا، ونعرب عن أملنا في أن يتجسد هذا الاقتراح في الوثيقة الختامية للمؤتمر.

واليابان مقتنعة بأنه إذا أحرزت الجهود المشار إليها آنفا تقدما مطردا، فإنه سيجري النهوض بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية على نحو شامل وستكون الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رائعا لهذه القضايا. ومن حسن الطالع، بهذا الخصوص، أن الدورة الحالية لهيئة نزع السلاح ستناقش مشروع إعلان عقد رابع لنزع السلاح. وترى اليابان أن الإعلان ينبغي أن يعرض أهم المبادئ المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار في إطار المجالات الواسعة النطاق لنزع السلاح على نحو موجز ومتوازن، وينبغي أن يكون بمثابة مبدأ توجيهي يوفر نظرة متعمقة للفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩.

كما تولي اليابان أهمية كبيرة لمسألة الأسلحة التقليدية التي ما زالت تسبب الخسائر في الأرواح على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم. وتقدر اليابان أن المناقشة بشأن هذه المسألة ستجري خلال الدورة الحالية في إطار البند المعنون ”تدابير عملية لبناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية“. غير أنه قد يكون من المحبذ تقديم وتبادل تعليقات مكتوبة بين الدول الأعضاء بشأن الوثيقة الختامية خلال فترة ما بين الدورات، حيث أن فترة التداول في الدورة الحالية ستكون قصيرة.

وقد أُرسي أساس جيد للنقاش بشأن هذا الموضوع في الدورة السابقة لهيئة نزع السلاح. وبما أن اليابان تولي أهمية لبناء الثقة من خلال تدابير مثل سجل الأسلحة التقليدية والأداة الموحدة للإبلاغ عن النفقات العسكرية، فإننا سنشارك بنشاط في المناقشات.

لقد تميزت هيئة نزع السلاح في وقت ما بإصدار مبادئ توجيهية وتوصيات مفيدة متنوعة. غير أن السنوات

الأخيرة لم تشهد تحقيق نتائج موضوعية. وينبغي للهيئة صياغة توصيات من منظور السعي إلى استعادة الدور الهام الذي كانت تضطلع به في السابق. وكانت اليابان تعلِّق آمالا كبيرة على اعتماد مشروع إعلان عقد رابع لنزع السلاح خلال دورة العام الماضي، لكن ذلك لم يتحقق. وفي الدورة الحالية، ينبغي لنا أن نسعى جاهدين إلى اعتماد مشروع الإعلان في مرحلة مبكرة والإسهام، بالتالي، في تنشيط الهيئة وإعطاء زخم متجدد لبلوغ أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد الحبيب (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا لهيئة نزع السلاح. وأنا على ثقة بأن الهيئة ستعقد دورة مثمرة في هذا العام تحت قيادتكم القديرة وبالمساعدة الفنية من الأمانة العامة.

ويود وفد بلدي الإعراب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن البند الموضوعي الأول في جدول الأعمال، الذي يتناول مسألة نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، ذو أهمية كبيرة للأمن الدولي. فاستمرار وجود الأسلحة النووية هو مصدر أكبر تهديد للأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي وللحضارة الإنسانية. وما زالت الدول الحائزة للأسلحة النووية في القرن الحادي والعشرين تؤمن بمذاهب تبرر تحقيق الأمن بالاعتماد على الترسانات النووية وتهديد حياة الملايين من الرجال والنساء والأطفال.

وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية اعتقادا راسخا أن أكثر السبل فعالية لإزالة التهديد النووي هو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وقد كانت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تعتبر إبان عقدها، وعداً حقيقياً بتخليص العالم من الكابوس النووي. غير أنه بعد ٤٠ عاما من دخول المعاهدة حيز النفاذ، ما زال التهديد النووي قائما، ولم يُحرز تقدم حقيقي حتى الآن على طريق نزع السلاح النووي. وما زال هناك أكثر من ٢٥ ٠٠٠ سلاح نووي. ويشعر الرأي العام العالمي بقلق بالغ إزاء استمرار هذه الحالة ويتوقع عن حق أن تتخذ الدول الحائزة للأسلحة النووية إجراءات عاجلة وملموسة للوفاء بالتزاماتها التعاقدية بخصوص نزع السلاح النووي.

وعلى ضوء هذه الخلفية، تتمسك جمهورية إيران الإسلامية، هي والأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، بموقفها المتمثل في أن إزالة الأسلحة النووية ما زالت هي الأولوية القصوى للمجتمع الدولي.

وخلال العقد الماضي، أثارت تطورات معينة قلقا على نطاق واسع من أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية ليست لديها نية حقيقية في الوفاء بالتزاماتها بنزع السلاح بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومن الضروري لبقاء المعاهدة أن تبرهن الدول الحائزة للأسلحة النووية على جديتها بشأن التزاماتها.

ونتطلع إلى وفاء بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية بنيتها المعلنة في الامتثال الكامل لالتزاماتها بنزع السلاح النووي بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبينما يمثل التحرك الأخير خطوة ضرورية في الاتجاه الصحيح، فإن سرعة هذا التحرك ونطاقه غير كافيين لتنفيذ جزء المعاهدة المتعلق بنزع السلاح النووي. والتخفيضات الانفرادية والثنائية المحدودة للأسلحة ما زالت أقل بكثير من مستوى التوقعات الدولية باتخاذ خطوات حقيقية وفعالة صوب الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، ولا يمكن أبدا أن تكون بديلا لالتزام الدول الحائزة للأسلحة النووية بالتخلص من أسلحتها النووية تماما. وينبغي أن تتجاوز هذه التخفيضات وقف تشغيل الأسلحة النووية. ولكي تكون

التخفيضات في الأسلحة النووية فعالة، يجب أن تكون بلا رجعة ويمكن التحقق منها دوليا وتتسم بالشفافية.

وينبغي أن تستهدف جهودنا في هذه الهيئة تعزيز الركائز المترابطة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهي معاهدة تشكل الأساس لنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية أن أفضل سبيل لضمان عدم انتشار الأسلحة النووية هو كفالة التنفيذ الكامل وغير الانتقائي للمعاهدة وتحقيق عالميتها. وفي هذا السياق، يزيد عدم تنفيذ تدابير فعالة لنزع السلاح النووي من خطر انتشار الأسلحة النووية.

وعدم تنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي ليس التحدي الوحيد الذي يواجه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تنشر الأسلحة النووية أفقيا ورأسيا بنقل تكنولوجيا ومواد الأسلحة النووية إلى دول ليست أطرافا في المعاهدة باستحداث أنواع جديدة من الأسلحة النووية أو تحديثها، ومواصلة ترتيبات تقاسم الأسلحة النووية مع دول غير حائزة للأسلحة النووية، وبخاصة من خلال نشر أسلحة نووية في البلدان الأوروبية الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي. وينبغي أن تفكر الهيئة في تلك التحديات وتوصي بالسبل والوسائل اللازمة لمواجهتها.

إن الدول الحائزة للأسلحة النووية ترسل مؤشرات متناقضة بشأن عدم الانتشار. فهي، من جهة تقول، على سبيل المثال، إنها تريد منع الانتشار من خلال تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبتخصيصها وإنفاقها لبلايين الدولارات على تحسين ترساناتها، من جهة أخرى، فإنها ترسل مؤشرات قوية للغاية بأنها تريد الحفاظ على الأسلحة النووية ومواصلة اعتبارها حيوية لأمنها. وإذا أردنا منع مواصلة الانتشار، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ خطوات جدية ومنهجية للتقليل من دور الأسلحة النووية وأهميتها.

وينبغي تعزيز عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بصورة فعالة، لا سيما في مناطق التوتر. وفي ذلك السياق، يشكل تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط تدبيرا أساسيا. والنظام الإسرائيلي هو الدولة الوحيدة غير الطرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. وبرنامج الأسلحة النووية غير القانوني لديها، الذي ساعدته فرنسا، يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين، وقد أعاق تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

إن حق جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية بدون تمييز ركن من الأركان الأساسية للمعاهدة. والتوازن بين الحقوق والواجبات، الذي يشكل أساس أي صك قانوني سليم، يضمن دوام المعاهدة من خلال توفير الحوافز للانضمام إليها والامتثال لها. ويجب ألاّ تؤثر التدابير المتعلقة بعدم الانتشار أو مواصلة التقدم في تعزيز الضمانات على استحداث التكنولوجيا النووية وطنيا للأغراض السلمية أو التعاون فيما بين الدول الأطراف في المعاهدة بشأن أوجه استخدامها السلمية.

وتنسحب حقوق الدول الأطراف غير القابلة للتصرف، التي تنص عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، على جميع أشكال التكنولوجيات السلمية ولا تقتصر على مجرد مجالات بعينها. وجمهورية إيران الإسلامية عازمة على مواصلة السعي إلى اكتساب التكنولوجيا النووية بجميع أشكالها القانونية، بما في ذلك دورة الوقود، وذلك لأغراض

سلمية بحتة. وينبغي ألاّ يتوهم أحد أن أي اقتراح أو تدبير يتطلب وقف أو حتى تجميد أي نشاط قانوني تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيكون مقبولا.

وفي ذلك السياق، أود أن أتناول في معرض كلمتي البيان الذي أدلى به أمس ممثل إسبانيا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي بشأن برنامج إيران النووي السلمي. وأود أن أسجل أن إيران تلتزم على نحو ثابت بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولن أكلف نفسي عناء الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل الاتحاد الأوروبي لأنها لا تستحق ذلك، ما عدا الإعراب عن رفضها. ونحث أعضاء الاتحاد الأوروبي على التخلي عن ادعاءاتهم الزائفة وخطبهم البلاغية بشأن برنامج إيران النووي واحترام حق الدولة الإيرانية في الحصول على التكنولوجيا النووية بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وينبغي أن يركِّز أعضاء الاتحاد الأوروبي على مئات الأسلحة النووية المنشورة في قارتهم، بدلا من التركيز على أوهام مخاطر الانتشار وطمس تقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي الختام، أود أن أعود إلى البند الموضوعي في جدول الأعمال المتعلق بمشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح. وفي دورة العام الماضي، انطلق الفريق العامل على نحو جيد وانخرط في مداولات جدية. وبغض النظر عن المواقف غير المجدية التي اتخذها فرنسا، كان هناك اتفاق عام على ضرورة أن يجسد الإعلان مبادئ المجتمع الدولي وأولوياته وأهدافه المتفق عليها في ميدان نزع السلاح. وفي دورة هذا العام، يتطلع وفد إيران إلى العمل مع الوفود الأخرى ورئيس الفريق العامل لاختتام المداولات واعتماد إعلان متوازن. وبفضل هذه النتيجة، ستتمكن الهيئة من تخصيص وقت كاف في دورة العام القادم لمسألة تدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية.

السيد النفيسي (المملكة العربية السعودية): يسرني أن أتقدم لكم بخالص التهنئة على انتخابكم رئيسا لهيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في دورتها لهذا العام ٢٠١٠. وإننا على ثقة كاملة بما لديكم من خبرات وقيادة حكيمة لإنجاح مداولات الهيئة خلال هذه الدورة. كما يؤكد وفد المملكة العربية السعودية دعمه الكامل لمداولات هذه الهيئة تحت قيادتكم بما يفضي إلى النتائج التي نتطلع إليها جميعا.

إن حكومة بلادي تؤكد على أهمية الدور المحوري الذي تقوم به هيئة نزع السلاح باعتبارها جهازاً فنيا متخصصا يسهم في تحريك آليات نزع السلاح، التي تكاد أن تكون متوقفة، والتخفيف من المخاطر التي تهدد الأمن والسلم في أنحاء العالم. كما تؤكد حكومة بلادي التزامها الكامل بمبادئ نزع السلاح التي حددها المجتمع الدولي، من خلال انضمامها لعدد من الاتفاقيات والمعاهدات الرئيسية في هذا المجال. فقد كانت من أوائل الدول الموقِّعة على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكالات الكميات الصغيرة المرفقة به، إضافة إلى تعاونها المستمر مع اللجنة المنشأة وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، وذلك بتزويدها بالتقارير المتتابعة المطلوبة، وكذلك المعلومات الوافية عن النظم والتشريعات القائمة والمستحدثة، والتي كان آخرها وليس أخيرها النظام الوطني لتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية الصادر عن مجلس الوزراء السعودي في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥.

إن المجتمع الدولي يعي تماما أن ليس هناك حل آخر لتحقيق حياة آمنة وكريمة للأجيال القادمة إلاّ من خلال

تعزيز السلم والأمن الدوليين عبر احترام الدول للمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، لما في ذلك من أثر في المساعدة على تقليص الخطر النووي وعدم الانتشار. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة في مجال نزع السلاح، ومن ضمنها جهود هذه الهيئة وغيرها من قنوات نزع السلاح، فإن قصور التنفيذ والتطبيق الجاد من قِبل الإرادة السياسية لدى بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية – وهي غير مستعدة للتخلص منها أو إخضاعها لنظام الرقابة الدولية الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية – أدى إلى الاستمرار في التنافس سواء على إجراء التجارب النووية أو على تطوير أسلحة الدمار الشامل.

إن الانحراف عن مبادئ الشرعية الدولية وأحكام القانون الدولي ومقتضيات العدالة الدولية كان وما زال السبب الرئيسي في ما تشهده منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج، من مخاطر متعلقة بأسلحة الدمار الشامل، ذلك أن غض النظر طوال عقود عن البرنامج النووي الإسرائيلي، الذي لا يتذرع حتى بإنتاج الكهرباء بل لا ينتج سوى أسلحة الدمار الشامل، يشكِّل خطيئة أصلية من شأنها تحفيز بعض الدول على المضي قُدما في تطوير قدراتها النووية والتذرع بازدواجية المعايير لتبرير عدم الالتزام بقرارات الشرعية الدولية في هذا المجال. ومجدداً، نجد أن أسهل الحلول وأسرعها وأكثرها فعالية يتمثل في إعلان منطقة الشرق الأوسط، بما فيها منطقة الخليج، منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل كافة، بما فيها السلاح النووي، دون أية استثناءات.

إن المملكة العربية السعودية، في الوقت الذي تؤيد فيه حق جميع الدول في الاستخدام السلمي للطاقة النووية، بما في ذلك حق الحصول على المعرفة والتكنولوجيا النووية السلمية، تدعو جميع الأطراف إلى الالتزام بطريق المفاوضات والحلول السلمية. ومن هذا المنبر، فإن وفد حكومة بلادي يدعو جميع الأطراف إلى الالتزام بالحل السلمي للمسألة النووية الإيرانية، وأهمية التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الخصوص، لا سيما وأن إيران تعلن دوما بأن برنامجها النووي مخصص للأغراض السلمية، مما يوفر أرضية خصبة لم تستنفذ بعد.

ويواجه العالم اليوم تحديات ومسؤوليات جسام تزيد من حجم المسؤولية الملقاة على عاتق منظمتنا. ولا بد أن نجعل الأمل نبراسا يقودنا إلى العمل بموضوعية وجدية وروح بناءة، وهو ما نطمح إليه خلال أعمال هذه الهيئة تحت رئاستكم الموقّرة.

السيد فام فينه كوانغ (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم، باسم وفد فييت نام، على توليكم رئاسة هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح في دورتها الموضوعية لعام ٢٠١٠. أنا واثق من أنه في ظل قيادتكم الماهرة، سيحقق عمل الهيئة نتائج ناجحة. كما تود فييت نام أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تبدأ دورتنا في منعطف هام، حيث هناك توقعات جديدة بشأن التصدي لمختلف التحديات التي تواجه الأمن الدولي، ولا سيما نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وشهد عام ٢٠٠٩ العديد من الخطط الثنائية والمتعددة الأطراف التي تدعو إلى اتخاذ إجراءات للحد من الأخطار النووية، مما يبعث أملا جديدا في عالم خال من الأسلحة النووية. ومن المقرر عقد مزيد من المؤتمرات الدولية والاجتماعات المتعلقة بالحد من التسلح ونزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠١٠.

وقد توصلت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي في الآونة الأخيرة إلى معاهدة ثنائية جديدة بشأن الأسلحة الاستراتيجية. ومع ذلك، فإن التحديات هائلة

والتصدي لها بعيد المنال. فما زال هناك مخزون نووي قادر على تدمير العالم كله عدة مرات. وتشهد حالة انتشار الأسلحة النووية تطورات جديدة ومعقدة. وعلى الرغم من الجهود الكثيرة، ما زلنا نواجه مشاكل خطيرة في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الرئيسية لجدول أعمال نزع السلاح وعدم الانتشار.

ومن أجل الخروج من هذا المأزق، ترى فييت نام أن تعددية الأطراف، مع الدور المركزي للأمم المتحدة، ما زالت هامة جدا في أي جهد لإيجاد حلول مستدامة للتحديات التي يواجههما السلام والأمن. ولذلك، نؤكد من جديد دعمنا للدور الهام لهيئة نزع السلاح مع ولايتها بوصفها الهيئة التداولية المتخصصة الوحيدة في إطار آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف التابعة للأمم المتحدة، وندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى العمل بروح تعاونية لحل المشاكل من أجل تحقيق انفراج والتوصل إلى اتفاق بشأن التوصيات، على أساس جدول أعمال دورتنا. كما نقدّر العمل الشاق الذي يقوم به رئيسا الفريقين العاملين ونعتبر أن أوراقهما غير الرسمية قد أرست الأسس الصلبة لمداولاتنا.

وفيما يتعلق بالبند الموضوعي الأول من جدول الأعمال، يكرر وفدي موقفه المبدئي الثابت المتمثل في الدعم التام لنزع السلاح العام والكامل، مع إعطاء أولوية قصوى لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وتؤيد فييت نام كل المبادرات الرامية إلى نزع سلاح حقيقي، بما في ذلك المبادرات التي قدّمتها حركة عدم الانحياز، والأمين العام في اقتراحه المؤلف من خمس نقاط، ومؤتمر قمة أيلول/سبتمبر الماضي الذي عقده مجلس الأمن بشأن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية (انظر S/PV.6191)، فضلا عن المبادرات التي سيقدمها مؤتمر القمة القادم بشأن الأمن النووي في مطلع نيسان/أبريل.

وتولي فييت نام أهمية كبيرة للمؤتمر القادم لعام ٢٠١٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وترى أن أفضل وسيلة لتعزيز نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية هو تعزيز فعالية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي هي حجر الزاوية في نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

ونعرب عن قلقنا العميق إزاء استمرار وجود الأسلحة النووية التي تشكِّل تهديدا مدمرا للبشرية. إن الضمان المطلق الوحيد لعدم وقوع كارثة نووية هو الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونؤكد من جديد ضرورة امتثال الدول الحائزة للأسلحة النووية امتثالا تاما لجميع التزاماتها وتعهداتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة، بما في ذلك الخطوات العملية الـ ١٣ التي أقرت في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠.

وينبغي أن يشكل تعزيز استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ركيزة قوية لنظام عدم الانتشار النووي. ولذلك، قدم رئيس فييت نام اقتراحا في مؤتمر قمة مجلس الأمن بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي في أيلول/سبتمبر الماضي بعقد مؤتمر دولي بشأن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. ونعتقد أن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ سيوفر فرصة للدول الأعضاء لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ أحكام المعاهدة وتجديد التزامها بمبادئ ومقاصد معاهدة عدم الانتشار، وكذلك إيجاد تدابير عملية لتعزيز جميع الركائز الثلاث للمعاهدة.

وتود فييت نام تأكيد أهمية مؤتمر نزع السلاح بوصفه الهيئة التفاوضية المتعددة الأطراف الوحيدة في مجال نزع السلاح. وفي العام الماضي، وبوصف فييت نام أول رئيس للمؤتمر، أسهمت بالتعاون مع الرؤساء الآخرين

في اعتماد برنامج عمل المؤتمر لعام ٢٠٠٩ بتوافق الآراء. وهذا العام، ندعو مؤتمر نزع السلاح إلى الاتفاق على برنامج عمل متوازن وشامل في أقرب وقت ممكن. ومن الأهمية بمكان أن تبدأ المفاوضات بشأن برنامج مرحلي للإزالة التامة للأسلحة النووية، مع إطار زمني محدد، وكذلك أن يحظر تطويرها وإنتاجها وحيازتها واختبارها وتخزينها ونقلها واستخدامها أو التهديد باستخدامها، وأن ينص على تدميرها. وتعلّق فييت نام أهمية كبرى على البدء الفوري والاختتام المبكر للمفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية.

إن السياسة الثابتة لفييت نام هي معارضة الحرب وتعزيز نزع السلاح من أجل حماية السلام. وما زال بلدي ملتزما بالوفاء بجميع الالتزامات والمسؤوليات المترتبة على معاهدات نزع السلاح التي هو طرف فيها. وفي الآونة الأخيرة، في عام ٢٠٠٦، وقّع رئيس فييت نام صك التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وفي عام ٢٠٠٧، وقّعت فييت نام مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بروتوكولا إضافيا لاتفاق الضمانات الشامل الموقّع معها.

ونؤيد بقوة إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مناطق مختلفة من العالم، ونرحب بالمؤتمر الثاني للدول الأطراف والموقّعة على معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية الذي سيعقد في نيسان/أبريل ٢٠١٠. وبوصف فييت نام عضوا فاعلا في المعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، فهي تعمل جاهدة مع البلدان الأخرى في رابطة أمم جنوب شرق آسيا للتأكد من بقاء منطقة جنوب شرق آسيا خالية من الأسلحة النووية. كما نغتنم هذه الفرصة لحث الدول الحائزة للأسلحة النووية على الانضمام إلى بروتوكول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا، باعتبار ذلك خطوة فعالة في زيادة تعزيز تدابير بناء الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وبلدان جنوب شرق آسيا.

ويدعم وفد بلدي دعما كاملا بند جدول الأعمال المعنون ”عناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقداً رابعا لنزع السلاح“، ويعتقد أن الإعلان سيعيد إلى مسائل نزع السلاح المكان الذي تستحقه على رأس الأولويات. ويجب أن يضع الإعلان جدول أعمال عام لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح كي تتابعه خلال السنوات العشر القادمة فيما يتعلق بالحد من الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي. وينبغي أن يتوافق الإعلان مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التوجيهية الواردة في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح (القرار دإ-٢/٢٠). كما ينبغي للإعلان أن يؤكد على وجاهة وصحة أهداف نزع السلاح التي حددها العقد الأول والثاني والثالث لنزع السلاح وأن يرسخ المبادئ والقواعد المتفق عليها في المفاوضات المتعددة الأطراف في جميع مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار.

ويسلِّم وفد بلدي تسليما كاملا بالتحديات والفرص التي تواجهها الهيئة حاليا. إننا نهيب بجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إظهار الإرادة السياسية والمرونة المتسقة مع المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها الجمعية العامة، واللازمة لتحقيق الاتفاق في أقرب فرصة ممكنة. ولن ندّخر جهدا للتعاون الوثيق معكم، سيدي الرئيس، ومع مكتب الهيئة وجميع الوفود الأخرى من أجل تكليل هذه الدورة بنتيجة ناجحة.

السيد محمد (السودان): أود في البداية أن أتقدم بالتعازي إلى وفد الاتحاد الروسي الشقيق جراء الحادث

الإجرامي الذي أودى بحياة مواطنين أبرياء في إحدى محطات الميترو في موسكو.

سيدي الرئيس، أتقدم إليكم بأخلص التهانئ لانتخابكم رئيسا لهذه اللجنة الهامة، خاصة وأنكم من بلد أفريقي صديق له إسهاماته في مجالات نزع السلاح ومجالات العمل المتعدد الأطراف، متمنيا لكم ولأعضاء المكتب وأفرقة العمل التابعة لهذه الهيئة كل التوفيق والنجاح، كما لا يفوتني أن أعرب عن تقديرنا لما تبذله إدارة شؤون نزع السلاح من جهد بغية تفعيل آليات العمل المتعدد الأطراف وقنواته وتطلعاً للفاعلية المبتغاة في تنفيذ كافة اتفاقيات نزع السلاح وصولا لصون الأمن والسلم الدوليين. وأؤكد لكم أن وفد السودان سوف ينخرط في مداولات هذه الهيئة للدفع باتجاه تحقيق هذه الغايات والإسهام في إعداد مشروع الإعلان الخاص بجعل العقد القادم ٢٠١٠-٢٠٢٠ عقداً لنزع السلاح.

وأرجو أن أضم صوتي للبيان الذي تقدمت به إندونيسيا باسم حركة دول عدم الانحياز، والبيان الذي تقدمت به نيجيريا باسم مجموعة الدول الأفريقية، والبيان الذي سوف تتقدم به قطر باسم مجموعة الدول العربية.

تتزامن اجتماعات هيئة نزع السلاح هذه المرة مع جملة من المتغيرات الإقليمية والدولية ذات الصلة بقضايا التسلح. وهذا يؤكد بدوره أن السبيل الوحيد لتوطيد الأمن الدولي هو تفعيل قنوات العمل المتعدد الأطراف للتصدي بحزم لمخاطر انتشار الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل، حتى لا تختل موازين القوى أكثر مما هي عليه من اختلال وتمييز استعلائي بين دول مقتدرة حائزة على ترسانات نووية ودول أخرى غير حائزة.

ولعل ما يبعث على الأسف هو الانتكاسات التي ظلت تتعرض لها آليات نزع السلاح خلال العقد المنصرم واستمرار العديد من الدول الكبرى في تطوير التقنيات النووية والكيميائية والبيولوجية، والتنافس في إجراء التجارب وتطوير تقنيات متقدمة بدعاوى الردع الاستباقي وتحصين الأمن القومي، بالرغم من كل الاتفاقيات والصكوك والبروتوكولات العديدة التي تنادي بحظر مثل هذه الممارسات، الأمر الذي يجعل صوت الأغلبية في هذه المنظمة يقول إن هناك انتقائية وعدم عدالة في التعامل مع قضايا نزع السلاح، مما يعزز الشكوك في مدى قدرة هذه الصكوك على النفاذ والفعالية، خاصة وأن مدى فعالية هذه المعاهدات لا يتحقق باتساع مظلة الدول الأطراف فيها فقط بل تتحقق بمدى الالتزام الكامل بتطبيقها بصورة عادلة وشفافة، وبدون ازدواجية المعايير.

إننا نرحب باعتماد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في دورته العادية الثالثة والخمسين لقراري القدرات النووية الإسرائيلية، وتطبيق نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط. كما نؤكد سيدي الرئيس على أهمية مؤتمر نزع السلاح، حيث أنه يمثِّل المنتدى التشاوري المعني بمعالجة شؤون نزع السلاح، ونعرب عن التقدير للجهود التي أفضت إلى اعتماد برنامج عمل المؤتمر في أيار/مايو الماضي ونخص بالشكر دولة الجزائر الشقيقة وجهودها التوفيقية الدؤوبة التي قادت إلى الإجماع على برنامج المؤتمر واعتماده.

ونتطلع، سيدي الرئيس، لأن يتم التعاطي مع قضايا نزع السلاح وفق منظور جديد في ضوء الأزمة المالية العالمية الراهنة، وتبعاتها على الدول النامية وصولا إلى خفض الميزانيات التي تخصصها الدول للتسلح وإعطاء الأولوية من الميزانيات لتنفيذ أهداف الألفية بشأن قضايا البشرية الأشد إلحاحا مثل الفقر والكوارث الطبيعية والبيئة والتنمية المستدامة. وكما أشرتم في بيانكم الافتتاحي لهذه المداولات سيدي الرئيس، فإن ظاهرة تغير المناخ قد ألقت بظلالها أيضا

على مجالات نزع السلاح وعززت أكثر من متلازمة النزاعات والانتشار غير المشروع للأسلحة في المناطق التي يحتدم فيه التنافس على الموارد.

هناك إقرار عالمي، بل حاجة ملحّة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في سائر أنحاء العالم. إننا إذ نؤكد على ذلك نرى أن أقصر الطرق لتعزيز نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، ومن ثم توطيد دعائم الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

إن الأمن، كما تعلمون، كل لا يتجزأ. وصحيح أن العديد من الدول قد وقّعت على معاهدات لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، أو أصبحت أطرافا فيها، وأن الدول الموقِّعة على مثل هذه الاتفاقيات تغطي الآن ٥٠ في المائة من مساحة الكوكب الأرضي. ولكن هناك العديد من المناطق الملتهبة في العالم التي لا بد من أن تنشأ فيها مناطق خالية من الأسلحة النووية، وبخاصة في منطقة الشرق الأوسط التي كان بالإمكان أن يتم فيها مثل ذلك لولا رفض إسرائيل إخضاع برنامجها النووي لنظام الرقابة الشاملة من قِبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وذلك بالطبع مهدد حقيقي للأمن والاستقرار ليس في هذا الجزء المشتعل من العالم فحسب، بل في العالم بأسره.

ولا بد من التذكير هنا بأن القرار الخاص بالشرق الأوسط في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة عام ١٩٩٥ إنما كان في إطار صفقة ربطت بين تمديد المعاهدة وإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. من جهة أخرى، فإننا نناشد جميع الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد لاتفاقية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا أو اتفاقية بليندابا أن تقوم بذلك دون إبطاء نظراً لأهمية هذه المعاهدة باعتبارها ركيزة هامة من ركائز نظام منع الانتشار النووي في القارة الأفريقية.

إن السودان شريك فاعل في الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح، وقد كان سباقاً في انضمامه للعديد من الاتفاقات والصكوك الدولية ذات الصلة مثل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقيادة جهود اتفاقية إعلان أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي جاء انضمامنا إليها بعد مشاركتنا في ورشة العمل التي عقدت في فيينا حول أهداف المنظمة وأساليب عمل مراكزها المنتشرة في العالم. كما استضافت عاصمتنا الخرطوم المؤتمر الأول للهيئات الوطنية الأفريقية المعنية بإنفاذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيمائية، حيث خرج ذلك المؤتمر بتوصيات هامة للغاية في صدرها جعل أفريقيا منطقة خالية من الأسلحة الكيمائية، والتشديد على ضرورة أن تقتصر أنشطة الدول في هذا المجال على الاستخدامات السلمية فقط. هذا علاوة على إسهامات السودان ودوره الفاعل على صعيد تطبيق برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ومشاركته في كل ورش العمل الإقليمية التي عقدت في الأردن، والقاهرة، ونيروبي، وأديس أبابا، والجزائر والمؤتمرات التي عقدت هنا في نيويورك في هذا الخصوص.

علاوة على أمر نزع السلاح النووي كأولوية للمجتمع الدولي، فإننا نولي اهتماما خاصا بموضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فبلادي كالعديد من بلدان العالم تتأثر بهذه الظاهرة. كما أن ذلك كما تعلمون قد ارتبط في كثير من الأحيان بأبعاد اقتصادية زادت من تعقيداتها ظواهر الطبيعة كتغير المناخ والجفاف والتصحر، ومن ثم احتدام التنافس على موارد الماء والكلأ وغيرها من المعطيات التي جعلت اقتناء السلاح جزءاً أصيلا من طقوس المجموعات السكانية ومظاهر قوتها، الأمر الذي يجعل مهمة نزع هذه الأسلحة والسيطرة عليها في طليعة اهتماماتنا. ويدرك بلدنا

مخاطر هذه الظاهرة وضرورة استئصالها. ولذلك ظل حاضراً وفاعلا في كافة المنابر الدولية والإقليمية ذات الصلة. فضلا عن الجهد القطري الذي نضطلع به عبر المكتب الوطني لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إيمانا منا بالعلاقة المتبادلة بين انتشار هذه الأنماط من الأسلحة، والجريمة المنظمة عبر الحدود، والإرهاب، وتجارة المخدرات.

ويقود السودان في هذا الخصوص جهوداً متعددة الأوجه في إطار الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وتجمع دول الساحل والصحراء، علاوة على جهوده الثنائية مع دول الجوار الرامية إلى إعادة ترسيم الحدود وإحكام نقاط الرقابة والسيطرة والجمارك فيها. إننا إذ نستعرض هذه الجهود، إنما نؤكد أيضا على أن محاربة انتشار هذه الأنواع من الأسلحة يجب أن تكون من جانب الدول المصنّعة في المقام الأول وليس في الدول المتضررة من الظاهرة فحسب. كما لا بد من التأكيد على ضرورة التزام الدول المصنعة بعدم تصدير السلاح للجماعات والأفراد حتى لا ينساب السلاح في أياديها. ولا بد هنا من التأكيد على أهمية تقديم كافة أنواع الدعم وخاصة الفني للدول المتأثرة بالظاهرة وفقا لما هو وارد في الفصل الثاني من برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

ختاما، سيدي الرئيس، فإن السودان يؤكد على حق جميع الدول الكامل وغير المنقوص في الاستفادة من التقنيات النووية في المجالات السلمية دون قيد أو حجر. كما لا بد من التأكيد أنه فيما يتصل بمشروع الاتفاقية الدولية بشأن الأسلحة التقليدية، فإن السودان ظل يتحفظ على القرار الخاص بذلك استناداً إلى حقيقة أن مشروع الاتفاقية فيه ربط مخلٌ بحق تصدير واستيراد الأسلحة بمعايير خلافية في إطار الأمم المتحدة بما في ذلك معياري حقوق الإنسان والتنمية المتوازنة. كما أننا كذلك نرى أن التسرع في الخطوات التحضيرية لهذه الاتفاقية المقترحة لن يترتب عليه سوى إضعاف مضمونها الموضوعي، ومن ثم عدم توازن نصوصها والالتزامات المترتبة عليها. بل ربما يقود ذلك إلى تسييس الاتفاقية بصورة تضر بمصالح الدول النامية. وإننا على ثقة، سيدي الرئيس، بأن قيادتكم الحكيمة لهذه المداولات سوف تفضي إلى التوافق على نص ختامي يستوعب كافة هذه الشواغل في مجالات نزع الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل والجوانب ذات الصلة بالأسلحة التقليدية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

السيد أشاريا (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بتهنئتكم، صديقنا العزيز سفير بنن، على انتخابكم رئيسا وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. وأنا على ثقة أن مداولات الهيئة، تحت قيادتكم القديرة، سوف تقودنا إلى نتيجة موفّقة.

وأود أن أشكر السيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على مداخلته التي قدمها أمام هذه الهيئة وإسهام مكتبه في المضي قدما بجدول أعمال نزع السلاح. ويؤيد بياني البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

تشكِّل هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح محفلا ابتكاريا وقيِّما للمداولات بشأن جدول أعمال نزع السلاح. لكن ما زالت الإجراءات والإنجازات الملموسة بعيدة عن متناول المجتمع الدولي. ورغم التزامنا المتواصل بنزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة، فإن مخزونات الأسلحة التقليدية وغير التقليدية على السواء نادراً ما تضاءلت بشكل كبير، وما زال حجم النفقات العسكرية في تزايد. وما فتئت هذه الحالة المتناقضة تشكِّل تحديا لاحتواء سباق التسلح وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

ونعرف جميعا أن نزع السلاح ليس خيارا؛ بل هو ضرورة أمنية حتمية. إننا نخصص الموارد الثمينة والمحدودة لإنتاج شيء يتناقض مع ضميرنا ويقوض أهدافنا الأمنية واستقرارنا على المدى الطويل. إن السلم والأمن العالميين يكمنان في الازدهار الجماعي، وليس في سباق التسلح. ويجب أن تقودنا هذه الفرضية الأساسية إلى إحراز تقدم مستمر ومستدام نحو نزع السلاح والأمن الدولي.

وعلينا أن نضاعف جهودنا لاستعمال الهيئة بصفتها محفلا للسعي بإخلاص لتحقيق هدفنا في نزع السلاح. ونتيجة لمداولاتنا في هذه الهيئة في الماضي، اتفقنا على المبادئ التوجيهية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والمبادئ التوجيهية لتحديد الأسلحة التقليدية. وبالمثل، وافقت الهيئة على المبادئ التوجيهية والتوصيات بخصوص المعلومات الموضوعية عن القضايا العسكرية، والنهج الإقليمية لنزع السلاح في إطار الأمن العالمي، وعلى المبادئ التوجيهية لنقل الأسلحة على الصعيد الدولي. ويجب الآن أن يكون واجبنا المقدس أن نفي بهذه الصكوك ونقوم بتنفيذها وتوفير المزيد من الزخم لمعالجة التحديات الحالية لعصرنا الراهن. وفي هذا السياق يرى وفدي بكل وضوح ضرورة عقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح لإحياء عملية نزع السلاح.

لقد شهدنا كوارث مروّعة سببتها الأسلحة النووية في الماضي. ويثني وفدي في هذا السياق على مؤتمر القمة النووي الذي عقده مجلس الأمن في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ونقدّر أيضا التقدم الذي أحرزته مؤخراً دولتان رائدتان حائزتان للأسلحة النووية، روسيا والولايات المتحدة، لإبرام اتفاق خلفا لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. ولا بد أن تتصدر الدول الحائزة للأسلحة النووية تحمّل المسؤولية عن قيادة جهود نزع السلاح.

ويؤيد وفدي اقتراح الأمين العام المكوّن من خمس نقاط لنزع السلاح النووي. ونحتاج أيضا إلى تعزيز نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمضي قُدما بخطى ثابتة بغية إزالة الأسلحة النووية من كوكبنا في نهاية المطاف. ولا بد أن يوفر لنا المؤتمر القادم للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة خطة عمل لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، وإحراز تقدم متزامن في جميع الركائز الثلاث، مع تنفيذ الخطوات العملية الـ ١٣. فهذه الركائز الثلاث يعزز بعضها بعضا ولا بد من السعي لتحقيقها بصورة شاملة، وذلك للإسهام في إيجاد بيئة أمنية مستقرة في جميع أنحاء العالم.

ونؤمن بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بموجب المعاهدات المختلفة يساعد في عدم انتشار الأسلحة النووية في هذه المناطق. ونرحب بدخول كل من معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا حيز النفاذ في ٢١ آذار/ مارس ٢٠٠٩، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا في ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٩.

ويدعو وفدي إلى القضاء على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والبكتريولوجية وذلك لتحقيق أهداف نزع السلاح العام والكامل لجميع أسلحة الدمار الشامل.

لقد كان للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة آثار مدمّرة على الكثير من البلدان النامية، وبخاصة البلدان المنكوبة بالصراعات. وآفة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة خطر داهم يتطلب منا اتخاذ إجراءات عاجلة. ونعتقد أن التنفيذ الفعال لبرنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة سيساعد في الحد من هذه المشكلة.

ويرى وفد بلدي أن مؤتمر نزع السلاح يجب أن يحيي دوره باعتباره محفلا متعدد الأطراف للتفاوض بشأن

نزع السلاح. ونعتبر أن بدء مفاوضات بجدية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح أمر في غاية الأهمية.

وتولي نيبال أهمية كبيرة لإجراء مفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار، تعزز الملكية الجماعية والمداولات والمسؤولية عن العمل العالمي الجماعي. ونيبال، بصفتها مضيفة لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، تعتقد أن الجهود والالتزامات المنفردة والثنائية والإقليمية خطوات تمكِّننا من المضي قُدما صوب تعزيز نزع السلاح والأمن الدولي على المستوى العالمي.

وختاما، يجب علينا إحراز تقدم حقيقي في نزع السلاح إذا كان السلام والاستقرار والرخاء على الصعيد العالمي أهدافا جماعية لنا. ولتحقيق ذلك، يتعين علينا أن نمضي قُدما لتحقيق نتائج تكفل التنفيذ الكامل والفعال لجميع الالتزامات، وأن نتخذ خطوات تتسم ببعد النظر في الأيام المقبلة. ولا بد أن يدعم الجميع هيئة نزع السلاح في القيام بدور ريادي في ذلك الاتجاه.

السيد راو (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يسعدني حقا أن أعبر لكم، سيدي، عن تهانينا على انتخابكم لرئاسة هيئة نزع السلاح ونؤكد لكم التعاون الكامل لوفد الهند. ونود أن نعرب عن تقديرنا لرئيسي الفريقين العاملين، السيد باولو كوكولي، ممثل إيطاليا، والسيد يوهان باشاليس، ممثل جنوب أفريقيا، لما يبذلانه من جهود دؤوبة.

تؤيد الهند البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا نيابة عن حركة عدم الانحياز.

لهيئة نزع السلاح دور فريد باعتبارها المحفل التداولي العالمي للنظر المتعمق في مسائل محددة تتعلق بنزع السلاح. وعندما أظهرت الدول الأعضاء الإرادة السياسية المطلوبة، تمكنت الهيئة من إصدار توصيات توافقية بشأن قضايا تتراوح ما بين تدابير بناء الثقة وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. والهند تعتقد أن الهيئة أمامها فرصة الآن، بل ومسؤولية، لكي تقوم مرة أخرى بوضع مبادئ توجيهية وإصدار توصيات ذات طابع عالمي، تعبر عن رؤية تطلعية لعالم أكثر أمنا. والهيئة هي المحفل المؤسسي العالمي الذي يتعين أن نبلغ فيه أهدافنا على أساس الحوار وتوافق الآراء.

نجتمع اليوم على خلفية الحماس القوي والتوقعات الكبيرة بخصوص إعطاء زخم جديد لنزع السلاح النووي على الصعيد العالمي. ومن منظور التطلعات والاقتراحات على الأقل، فقد ارتقى نزع السلاح النووي إلى صدارة جدول الأعمال الدولي. وأدلى القادة بعدد من البيانات، وقدّم العديد من اللجان والمبادرات تقارير، وعبّر العلماء والأكاديميون والمنظمات غير الحكومية عن دعمهم لنزع السلاح النووي. وينبغي لهيئة نزع السلاح الاضطلاع بدورها المناسب والمساعدة في إحراز تقدم باتجاه هدفنا المشترك المتمثل في إخلاء العالم من الأسلحة النووية. ويمكن للهيئة القيام بذلك بأن تكون منبراً لمداولات تؤدي إلى توافق في الآراء بشأن خطوات محددة يمكن اتخاذها لتحقيق رؤية إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

والهند ما زالت تولي الأولوية القصوى لهدف نزع السلاح النووي. وتؤكد الهند دائما على إمكانية إزالة الأسلحة النووية من خلال معاهدة عالمية وغير تمييزية على نسق اتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية. وقد أكد رئيس وزراء الهند مجددا، في الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة (انظر A/63/PV.12)، دعمنا لعقد اتفاقية بشأن الأسلحة النووية تنص على إزالة الأسلحة النووية في إطار زمني محدد. ويتماشى هذا الأمر مع الهدف الوارد في خطة عمل راجيف غاندي لعام ١٩٨٨.

ونرحب بالتقدم المحرز في المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن إجراء مزيد من التخفيضات لترسانتيهما النوويتين. وينبغي للدول التي تمتلك ترسانات كبيرة اتخاذ خطوات مهمة باتجاه نزع السلاح النووي.

إن نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية عمليتان تعزز إحداهما الأخرى. ولحين إزالة الأسلحة النووية على الصعيد العالمي وبطريقة غير تمييزية، من الأهمية بمكان اتخاذ تدابير للحد من المخاطر النووية. ولا بد أن تسير جهود توسيع مجال استخدام الطاقة النووية والحد من الانتشار جنبا إلى جنب.

وخطر إمكانية حصول الجماعات الإرهابية والمتطرفة على مواد نووية حقيقي وقد تكون له عواقب وخيمة. ونحن سعداء حقا بأن القرارات التي تقدمها الهند بشأن هذه المسألة في الجمعية العامة ما زالت تحظى بدعم واسع. ونسعى في هذه القرارات إلى تسليط الضوء على هذه الأخطار والتشديد على الحاجة إلى اتخاذ تدابير تعاونية على الصعيدين الوطني والدولي للحيلولة دون حصول الإرهابيين على الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

وترحب الهند أيضا بمبادرة الرئيس أوباما الخاصة باستضافة مؤتمر قمة الأمن النووي في الشهر المقبل للتصدي لهذا التحدي العالمي.

والهند ملتزمة بوقف طوعي للتجارب النووية من جانب واحد. ونؤكد على سياستنا المتمثلة في عدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية وعدم استخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة نووية.

والهند، بصفتها دولة حائزة للأسلحة النووية وعضواً مسؤولا في المجتمع الدولي، مستعدة للتفاوض في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة متعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دوليا لوقف إنتاج المواد الانشطارية. والعقبات الموضوعة أمام إطلاق هذه المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح لا يمكن إلاّ أن تكون مدعاة لخيبة الأمل.

ويجب على مؤتمر نزع السلاح أيضا معالجة المهمة ذات الأولوية المتمثلة في نزع السلاح النووي. وقد اقترحت الهند عددا من التدابير التي يمكن أن تفيد في المضي قُدما باتجاه إخلاء العالم من الأسلحة النووية. وهذه التدابير كالتالي: إعادة التأكيد على التزام جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على نحو قاطع بهدف الإزالة الكاملة للأسلحة النووية؛ والتقليل من الأهمية البارزة للأسلحة النووية في المذاهب الأمنية؛ وأخذ الانتشار العالمي للأسلحة النووية وخطرها في الاعتبار واعتماد الدول الحائزة للأسلحة النووية لتدابير للحد من الخطر النووي، بما في ذلك مخاطر اندلاع حرب نووية بطريق الخطأ وإلغاء حالة التأهب للأسلحة النووية لمنع الاستخدام غير المقصود والعارض للأسلحة النووية؛ والتفاوض على اتفاق عالمي وملزم قانونا بشأن عدم المبادأة باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية؛ والتفاوض على اتفاقية بشأن الحظر التام لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛ والتفاوض على اتفاقية للأسلحة النووية تحظر تطوير الأسلحة النووية وإنتاجها وتخزينها واستخدامها وتقضي بتدميرها، بما يؤدي إلى إزالة الأسلحة النووية عالميا وبطريقة غير تمييزية وقابلة للتحقق في إطار زمني محدد.

ولئن كان من المهم أن نحافظ على الزخم في الفريق العامل الأول المعني بنزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، ينبغي لنا مضاعفة جهودنا للتوصل إلى توافق في الآراء هذا العام بخصوص الفريق العامل الثاني المعني بعناصر مشروع إعلان الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٩ عقدا رابعا لنزع السلاح.

وينبغي أن يكون هدفنا إيجاد توافق في الآراء بشأن عناصر تكون ذات صلاحية دائمة؛ وتدعم أولوية نزع السلاح النووي والإزالة الكاملة لجميع أسلحة الدمار الشامل؛ وتعالج الأبعاد الأخرى للأمن العالمي بما في ذلك أمن الفضاء؛ وتعزز الإطار الدولي للتعامل مع الأسلحة التقليدية بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومنع الإرهابيين من استخدامها. وينبغي لهيئة نزع السلاح، كما اعتادت على ذلك، أن تركز على هذه المسائل المتعلقة بالأمن، مع أخذ الاعتماد المتبادل بين الشعوب والدول على الصعيد العالمي في الاعتبار.

ونحن بحاجة أيضا إلى لغة جديدة في الخطاب الدولي، الذي لم يعد الآن قاصراً على الدول، ولكن يجب أن يراعي الجمهور الأوسع نطاقاً: أصوات الناس من الميدان في الميدان المعبّر عنها بوسائل شتى – من خلال المنظمات غير الحكومية ونشطاء السلام والعلماء والأكاديميين. ومجمل القول إن العناصر التي نضعها يجب أن تساعد على بناء أساس دائم لتعزيز الأمن في القرن الحادي والعشرين.

ويمكن لهذا المحفل أن يضطلع بدوره في تنشيط المؤسسات المتعددة الأطراف والحوار لبناء الثقة وتعزيز الأمن الدولي، من خلال صكوك ملزمة قانونا يتم التفاوض بشأنها على الصعيد المتعدد الأطراف، ويمكنها أن توفر الضمانات لإمكانية التحقق منها، وعدم التراجع عنها، والامتثال لها، وكفالة عالميتها.

ولا نزال ملتزمين بكفالة نجاح دور هيئة نزع السلاح على مدى الأسابيع القادمة، ونتطلع إلى العمل على تحقيق ذلك الهدف.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.